الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة أحمد دراية أدرار
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســم العلوم السياسية

العنوان

ملف الهجرة الشرعية و غير الشرعية بين دول جنوب و شمال المتوسط 2000-2019

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص : تنظيم سياسي وادراي

من إعـداد الطالبتان

- يعيش حفيظة
- بوحركات سعيدة

تحت إشـراف الاستاذ:

- هداجي حمزة

لجنة المناقشة

بن مالك محمد الحسن	جامعة أدرار	رئيسا
هداجي حمزة	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
عثماني تهامي	جامعة أدرار	مقررا

السنة الجامعية 2020 – 2021 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): هداجي حمزة

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : ملف الهجرة الشرعية وغير الشرعية بين دول جنوب وشمال المتوسط

من إنجاز الطالب(ة): بعيش حفيظة

و الطالب(ة): بوحركات سعيدة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

التخصص: تنظيم سياسي وإداري

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/06/23

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ادرار

أ.د بوتاك محمد الحسن
مساعد رئيس قسم العلوم السياسية مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

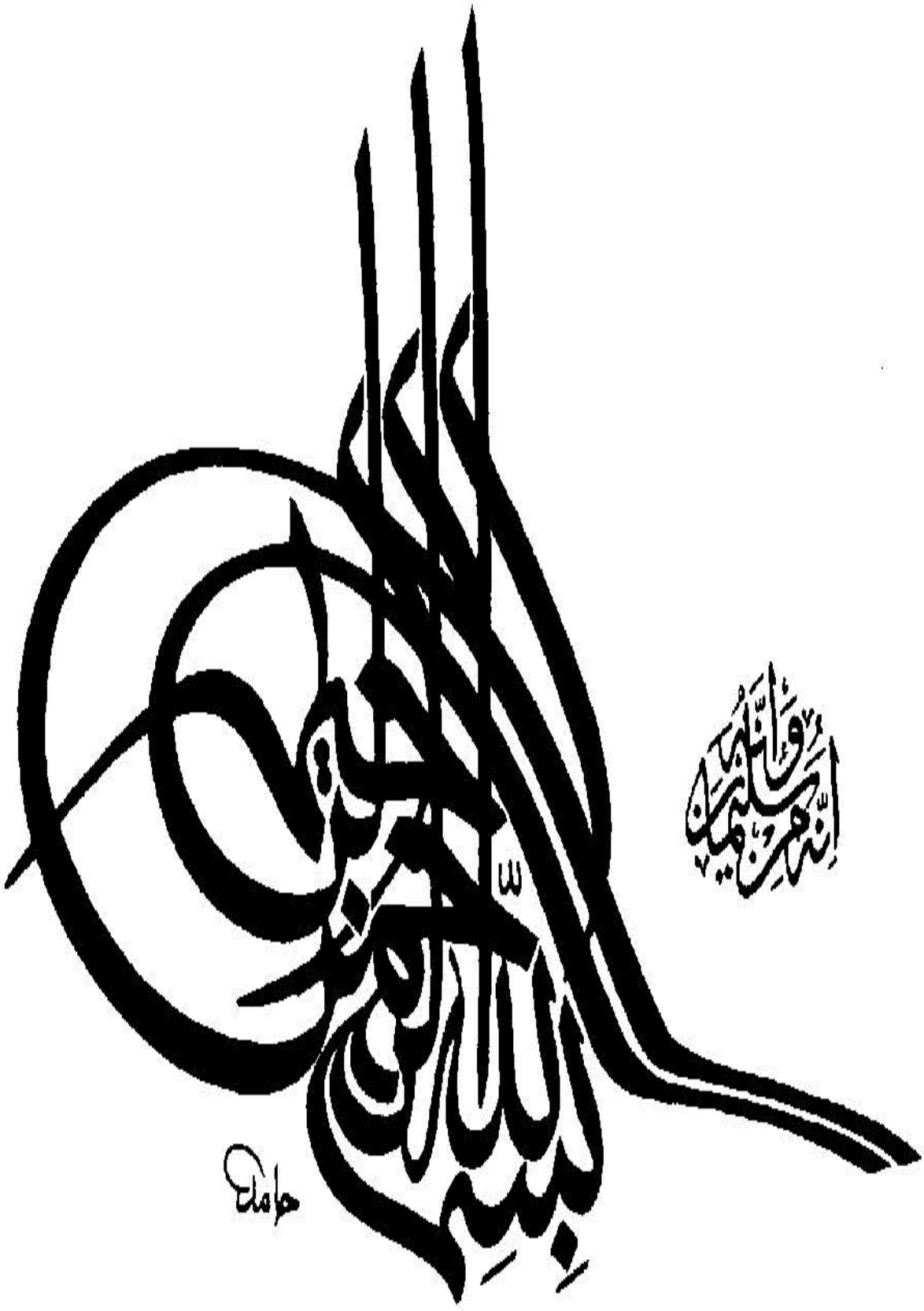
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه
حامد

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

قال تعالى " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

لحظات يقف فيها المرء حائرا عاجزا عن التعبير عما يختلج في صدره من تشكرات .

فاولا نشكر الله الذي أعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع فلو لاه لما خطونا خطوة واحدة فله الحمد والشكر, فان أصبنا فمن الله وأن أخطائنا فمنا ومن الشيطان.

وشكر ايضا للذي تفضل بالاشراف على هذا البحث فجزاه عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام الاستاذ **هداجي حمزة**.

كما نشكر كل الاساتذة الذين لم يبخلوا علينا بالنصائح

والشكر إلى كل من استفدنا منه بمعلومة ولو كانت صغيرة في هذا البحث.

إهداء

– قبل كل شئ أحمد الله تعالى وأشكره أن وفقني و أعانني على إنجاز هذا العمل فله الحمد و الشكر، يشرفني أن أنقل شكري و امتناني للأستاذ الكريم هداجي حمزة على قيامه بالإشراف و التوجيه على رسالتي هذه.

أهديها الى روح والديا العزيزين أمي و أبي بفضلهم وصلت الى ما أنا عليه.

الى أختي العزيزة و التي وقفت معي و ساندتني.

الى اخوتي و افراد عائلتي

الى زوجي و اولادي على مساندتي و الدعاء لي بالنجاح

الشكر الجزيل للأساتذ لجنة المناقشة

الشكر الى زميلتي في العمل و المرافقة الطيبة في الدراسة.

الى زميلتي في الدراسة سابقا الدكتورة فلة عودة عربي التي لم تبخل علي بتوجيهاتها و نصائحها

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

حفيظة

إهـــداء

الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما

الى زوجي و بناتي و اخوتي الأعزاء

الى أهل زوجي و زملائي في العمل على رأسهم المدير وكل الأياتذة الكرام

وزملاء الدراسة دون استثناء

و اهداء خاص الى شريكتي في هذا العمل

سعيدة

فهرس المحتويات

كلمة شكر وعرفان.....
إهداء .....
مقدمة.....أ
الفصل الأول : الاطار المفاهمي للهجرة الشرعية .....
المبحث الأول : مفهوم الهجرة الشرعية 11
المطلب الأول: تعريف الهجرة غير لشرعية:.....11
المطلب الثاني : حجم ظاهرة الهجرة غيرالشرعية ومصادرها.....14
المبحث الثاني: أسباب الهجرة 18
المطلب الأول : أسباب الهجرة:.....18
المطلب الثاني : اسباب زيادة الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الأوربي ..22
المبحث الثالث : خصائص المهاجرين ومسالكم.....26
المطلب الأول : خصائص المهاجرين 26
المطلب الثاني: .مسالك الهجرة غير الشرعية ودروبها 32
الفصل الثاني:أثار الهجرة على دول الشمال الشرعية وكيفية التعامل معها. .....
المبحث الأول : البعد المأساوي (التراجيدي) في الهجرة غير الشرعية: 40
المطلب الأول : بداية التفكير في الهجرة.....40
المطلب الثاني : اثار الهجرة غير الشرعية 42
المبحث الثاني: سياسات الدول حول الهجرة غير الشرعية 47
المطلب الأول : أسياسة الاتحاد الأوربي حيال الهجرة غير الشرعية. 47
المطلب الثاني : سياسات دول الجنوب حيال الهجرة غير المشروعة.....49
المبحث الثالث : الحلول العملية لتفادي ظاهرة الهجرة غير الشرعية 51
1- التعاون الدولي 51
2- محور التنمية المستدامة 52

3- محور الوقاية.....53
4- اعادة الاعتبار للهوية الثقافية 55
الخاتمة.....57
قائمة المصادر والمراجع.....64
الملخص.....70

مقدمة

مقدمة

الهجرة البشرية من المواضيع القديمة قدم الإنسان نفسه على هذه البسيطة، فالكائن البشرى يتميز بالرغبة في الترحال والتنقل والهجرة بحثاً عن مكان يتوافق مع متطلباته وتطلعاته، بل نستطيع القول أن شعوباً بأسرها ظهرت وتطورت بفعل الهجرة. وهذا بطبيعة الحال من خلال الهجرة المشروعة. وأما الهجرة البشرية غير المشروعة فهي من الظواهر الحديثة على المجتمعات البشرية، بعدما ظهرت المجتمعات والدول الوطنية وظهرت الحدود السياسية لهذه الدول وما تبعها من تطور القوانين المحلية والدولية، التي اقتضت وجود جوازات السفر، وتأشيرات الدخول التي حدت من حرية تنقل الأشخاص والجماعات، وبالتالي حدت من الهجرة النظامية.

وبالرغم من كل الحدود السياسة وبالرغم من الحواجز السيادية استمر الإنسان في الهجرة، بفعل عوامل عدة: أهمها البحث عن مكان أفضل للعيش أو الهروب من الظروف الصعبة أو بفعل الحروب والهزات الاجتماعية أو بفعل الظروف السياسية والفكرية أو كلها مجتمعة، والتي أصبحت تعرف باسم عوامل الدفع. وفي المقابل كانت ولا زالت هناك عوامل جذب مثل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والحرية الفكرية وحرية العقيدة التي يكون لها في العادة تأثير جاذب على بعض الأفراد للهجرة إلى مناطق وبلدان معينة (طالب: 2010).

لقد أسهمت ثورة المواصلات والاتصالات في تسهيل عملية الهجرة وساهمت العولمه في جعل الحركات السكانية أسهل مما كانت عليه في السابق. ويطلق مدير عام منظمة الهجرة الدولية (Mc Kinly) على القرن الحادي والعشرين اسم (قرن الهجرة). ومن المعلوم هناك نوعان من الهجرة احداهما الهجرة الشرعية والاخر الهجرة غير الشرعية. وسيعالج هذا البحث النوع الثاني من الهجرات البشرية الا وهو الهجرة غير الشرعية او غير المشروعة وتسمى احياناً بالهجرة السرية.

مشكلة الدراسة:

اذا نظرنا في تاريخ الهجرات البشرية قديمها وحديثها نستطيع القول ان هذه الهجرات قد اتخذت نمطين مختلفين أحداهما: الهجرات الطبيعية، المرتبطة برغبات الإنسان وميوله، والأخر الهجرات غير الطبيعية او المصطنعه او الشاذة والتي يعمد فيها المهاجرون الى اختراق الحدود السياسية والجغرافية والسباديه لدول ومناطق اخرى. وقد بدأت هذا الاتجاه الدول الاستعمارية الكبرى التي عمدت الى ارسال اعداد هائله من مواطنيها لبلدان ومناطق اخرى من العالم، على حساب مواطني تلك المجتمعات، وعلى حساب سيادتهم وثقافتهم وكيانهم الاجتماعي، وهذا ماحصل في الأمريكيتين واستراليا وكافة الاقطار التي خضعت للاستعمار الاوربي في اسيا وافريقيا. وهذا لاشك هو نوع من انواع الهجرة او التهجير غير الشرعي وقد بدأته الدول نفسها وليس الافراد.

بجانب هذه النوع من الهجرة هناك هجرة فردية غير مشروعه، وتكون في العادة نتيجة ظروف قاسية وصعبة وغير ملائمه يعيشها الافراد. وهذه الظروف والشروط السيئة المسئول الحقيقي عنها هي الدول التي يعيش فيها هؤلاء الافراد على وجه العموم. وتلعب عوامل الدفع وعوامل الجذب عملها في الهجرة غير الشرعية تماماً كعملها في الهجرة الشرعية.

هذا النوع من الهجرة (الهجرة غير الشرعية) ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم قاطبة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي او في دول الخليج والمشرق العربي. وفي امريكا اللاتينية وخاصة في المكسيك وكوبا والبرازيل والارجنتين، اما في افريقيا حيث الحدود الموروثه عن الاستعمار لا تشكل حواجز عائقه وعازله للمتسليلن الى ساحل العاج او نيجيريا او جنوب افريقيا.

لم يقتصر الامر على ان هذه الظاهرة عالمية تطال عدة دول في القارات الخمس تقريباً، الا ان هذه الظاهرة (تهريب المهاجرين Migrant Smuggling) مقترناً معها ظاهرة المتاجرة بالبشر (Human Trafficking) تشكلان ظاهرتين اجراميتين كما تصنفها تقارير المنظمات الدولية المعنية بهذا الموضوع. وقد اصبحا مجالاً خصباً للجريمه المنظمة العابرة للقارات (Us. Dept. of state, 2005).

سيعالج هذا البحث هجرة الافراد غير المشروعة عبر الحدود السياسية لدول اخرى غير دولة المنشأ. وسيكون اطار هذه الدراسة الهجرة التي تتم

من شرق المتوسط وجنوبه الى اوروبا. وستتركز الدراسة بصورة خاصة على الهجرة غير الشرعية من البلاد العربية في المشرق والمغرب العربي باعتبارها بلدان (مصدر) يقوم اهلها بالهجرة منها، وبلدان (عبور) ينفد من خلالها الكثير من الجنسيات الاخرى غير العربية الى الجانب الشمالي من البحر المتوسط.

هذه الهجرة عرفت باسم هجرة قوارب الموت او هجرة (الحرَّاقة) كناية عن ان الشخص المهاجر بهذه الطريقة يحرق جميع اوراقه الثبوتية قبل ركوبه في المركب الذي سيقله الى الشاطئ الثاني من البحر المتوسط، في اشارة الى التحدى للانظمة والضوبط الاجتماعية، ورفض للواقع الاجتماعي، وانسحاب وهروب من المواجهة.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1. القاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصفة عامة.
2. معرفة الدواعي المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي الى هذه الظاهرة.
3. الحد من هذه الظاهرة ونتائجها الكارثية التي حصدت الأرواح ونهبت الأموال.
4. دفع السلطات والمؤسسات الاقتصادية في بلدي الإرسال والاستقبال الى إيجاد حلول عملية لهذه الظاهرة.
5. الحد من انقاص قيمة الوطن بإعادة الثقة للشباب في أوطانهم.

تساؤلات الدراسة: ستقوم هذه الدراسة بمحاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ماهي الهجرة غير الشرعية وما هو تعريفها وتحديدها والقانوني.
2. ما هو مصدر هذه الهجرة وحجمها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
3. ما هي أسباب ودوافع هذه الهجرة.
4. ما دور شبكات التهريب في تسهيل عمليات الهجرة.
5. ما هي المسالك والدروب التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى أهدافهم.
6. ما هي خصائص هؤلاء المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية.
7. ما هو البعد المأساوي في هذه الظاهرة.
8. ما هي السياسيات المتبعة تجاه هؤلاء المهاجرين في دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد.
9. ما هي الحلول العملية لتفادي هذه الظاهرة والحد منها.

الدراسات السابقة:_ من المفيد ان نذكر بعض الدراسات السابقة الحديثة التي عالجت موضوع الهجرة غير الشرعية، ولا شك ان هذا البحث قد استفاد من هذه الدراسات فائدة كبرى في بلورة الصورة النهائية لمشروع هذا البحث.

لعل من اهم الدراسات التي ألقت الاضواء على جرائم تهريب البشر Human Smuggling او ادخال المهاجرين بطريقة غير شرعية الى بلد

معين Migrant Smuggling. هو بروتوكول الامم المتحدة للهجرة، الذي تمت المصادقة عليه في نوفمبر 2000م واصبح نافذ المفعول بتاريخ 28 يناير 2004 والذي جعل من تهريب البشر جريمة دولية، اضافة لكونه جريمة وطنية. وقد حدد البروتوكول المحاور الاساسية لجريمة تهريب البشر من حيث التدبير للهجرة، والدخول غير المشروع، اضافة الى المنافع المادية التي يحصل عليها المهربون، اضافة الى التدابير الحدودية وشرعية الوثائق وصلاحيتها، اضافة الى تدابير الحماية لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين (الامم المتحدة 2000).

وقد اصدر مركز تهريب وتجارة البشر The human smuggling and Trafficking center التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً حدد فيه هذه الظاهرة وإبعادها والأضرار التي تعود على الدول التي يفد إليها هؤلاء المهاجرون. وتطرق الى الكثير من المعلومات التي وردت في بروتوكول الامم المتحدة (Us Dept. of state 2005).

ولا شك ان جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عقدت أكثر من ندوة حول هذا الموضوع كان اخرها ندوة بعنوان (مكافحة الهجرة غير المشروعة) عقدت في رحاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض خلال الفترة من 24 – 1421/2/26هـ الموافق 8-2010/2/10 وقد ناقش المؤتمرون القادمون من جميع الدول العربية هذا الموضوع خلال ثلاثة ايام، وقد قدمت تقارير وافية عن احوال الهجرة غير الشرعية في معظم الدول

العربية. وقد سبق هذه الندوة حلقة علمية عام 2004 بعنوان اثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

ذكر الدكتور حسن مبارك طالب التدابير الوقائية المحلية والدولية في مجال الهجرة غير المشروعه. وقد اقترح ثلاثة امور وقائية بهذا الصدد هي الانقاذ والحماية والوقاية (طالب، 2010).

اما الدكتور احمد عبد العزيز الاصفر فقد ركز في دراسته عن الانماط والممارسات في ظاهرة الهجرة غير الشرعية ان هذه الهجرة تكتسب اشكالاً جديدة ذلك ان العاملين في الجريمة المنظمة لديهم الوعي والحذاقة التي تمكنهم من متابعة أي تطور يحدث في العالم لتسخيرة وتوظيفه لاغراض تجارتهم غير المشروعة، وتحقيق المزيد من الثراء المادي. ولهذا لم تجد مشكلات الهجرة غير المشروعة حلولاً مناسبة نظراً للتباين في مستويات المعيشة والهوة الواسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة مما يجعل عوامل الدفع تزداد اتساعاً وقوة (الاصفر، 2010).

ذكر الدكتور عبد الله سعود السراني العلاقة المباشرة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم فسلط الاضواء على مخاطر الهجرة غير المشروعة الاقتصادية منها والاجتماعية، اضافة الى المخاطر السياسية والامنية وانعكاسات ذلك كله على المخاطر النفسية، وذكر جملة من الاتفاقات الدولية التي تبنتها الامم المتحدة او الاتفاقات الثنائية التي تسهم في تقليل منابع الهجرة غير الشرعية (السراني، 2010).

تحدث الدكتور عزت حمد الشيشيني عن المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غيرالمشروعة. وقد قام باستعراض الجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، اضافة الى ابراز الجهود الدولية بما تشمله من معاهدات ومواثيق وتفاهمات دولية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي في مجال مكافحة هذا النوع من الهجرة (الشيشيني، 2010).

ذكر الدكتور الاخضر الدهيمي التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعه، خاصة في دولة الجزائر، حيث تحدث عن العوامل الدافعة للهجرة وكذلك منافذ العبور التي يسلكها المهاجرون، وكذلك جنسية المهاجرين، ويعتبر المؤلف ان الجزائر تشكل نمط الدولة المرسلة للمهاجرين أي دولة منشأ، وكذلك دولة عبور ينفد اليها الكثير من المهاجرين من دول العالم ليعبروها الى الضفة الشمالية للبحر المتوسط (الدهيمي، 2010).

حلل الدكتور احمد رشاد سلاَّم المخاطر الظاهره والكامنه لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الامن الوطني، مظهراً ان هناك منظمات اجرامية اتخذت من هذه العملية وسيلة للربح. وهذا النوع من الهجرة له علاقة وصله وثيقة بالجريمة المنظمة، التي يمكن ان تهدد الامن الوطني وكذلك الاقتصاد الوطني، من خلال انتشار (مكاتب الوهم) او مكاتب الحاق العماله بالخارج، والتي تغرر بالمهاجرين الراغبين في السفر، وتستغل حاجاتهم للعمل بعقود وهمية يدفعون مقابلها الاموال الكثيرة (سلام، 2010).

ذكر الدكتور الطاهر فلوس الرفاعي عن التصدى لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، مبرزاً اثر التعاون العربي في هذا المجال. وقد ذكر الخطط المتبعة في ذلك، والوسائل التي تقوم بها الدول العربية في مجال تحسين هذه الوسائل، كي تواكب التطورات التي تقوم بها شبكات التهريب عبر الحدود الدولية (الرفاعي، 2004).

ابرز الدكتور معن خليل العمر الاثار الاجتماعية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وما ينجم عن ذلك من انتشار الجرائم المختلفة نتيجة الاوضاع الاقتصادية السيئة لهؤلاء المهاجرين، اضافة الى وقوعهم فريسه للاستغلال الجنسي والوقوع في شرك المخدرات وعصابات الاجرام (العمر، 2004).

الفصل الأول :

الاطار المفاهمي للهجرة الشرعية

المبحث الأول : مفهوم الهجرة الشرعية

المبحث الثاني: أسباب الهجرة

المبحث الثالث : خصائص المهاجرين ومسالكم

المبحث الأول : مفهوم الهجرة الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير لشرعية:

يقول الدكتور حسن طالب في معرض حديثه عن تهريب البشر انه ادخال المهاجرين بطريقة غير شرعية Migrant Smuggling الى بلد معين، مما يعنى اختراق الحدود السياسية لدولة ما بطريقة غير مشروعه، سواء اكان ذلك عن طريق البر او البحر او الجو، وهو ما يعتبر بحد ذاته خرقاً (لبروتوكول) الامم المتحدة للهجرة United Nations Migrant Protocol.

والذي اصبح بموجة "تهريب البشر" جريمة دولية اضافة الى كونه جريمة وطنية وبالرجوع لمفهوم لتهريب نجد انه يتضمن عدة محاور اساسية هي:

1. تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما (Procuring).
2. الدخول غير المشروع لدولة ما غير دولة المعني بالامر بطريقة غير مشروعه.
3. الحصول على منافع مادية او مالية For the purpose of financial or material gain.
4. في جريمة تهريب البشر عادة ما يترك الافراد لحالهم بعد وصولهم الى المكان الذي يتم تهريبهم اليه.[1].

[1] (طالب، 2010)

لقد اعتمد المكتب الخاص بتهريب البشر والاتجار بهم بوزارة الخارجية الامريكية The Human Smuggling and Trafficking Center نفس تعريف بروتوكول الامم المتحدة للهجرة، حيث قال "تهريب البشر هو تسهيل Facilitation او محاولة تسهيل او نقل او محاولة نقل Transportation او ادخال غير مشروع illegal Entry لاي شخص عبر الحدود الدولية، وذلك في خرق واضح لقوانين الدول، والادخال غير المشروع هو الادخال خلسة Clandestinely او ادخال بالخداع Deception من قبيل استعمال وثائق مزورة بهدف الحصول على منافع مادية او مالية وبذا يكون التهريب هو صفقة تجارية Commercial Transaction يكون فيها اتفاق عن تراضٍ مسبق بين الطرفين المهرب والاشخاص محل التهريب تنتهي بوصول الاشخاص الى المكان المطلوب[2] ().

لقد اربتط بمفهوم الهجرة غير الشرعية مجموعة اخرى من الحالات التي تعد مخالفة للانظمة المعمول بها في بلد ما، وقد توسع مفهوم الهجرة غير الشرعية ليشمل الحالات التالية:

1. دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالباً ما يتم ذلك بطريقة التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية او الجبلية اوعبر البحار والمناطق الساحلية.

---

[2] Us. Dept. of state

2. دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية لفترة محدودة تم البقاء في الدولة الى ما بعد الفترة المشار اليها دون موافقة قانونية مماثلة، كان تكون غايات دخوله للمرة الاولي للسياحة او زيارة الاقارب تم المكوث والاستقرار في الدولة المستضيفة.
3. التسلل الى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة الى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي وليس دخولهم اليها.
4. ممارسة الشخص لمهام واعمال ضمن الدول المستضيفة غير مسموحه له بموجب تاشيرات الدخول الممنوحة له من السلطة، كان يكون قدومه لغايات السياحة او الزيارة ولكنه يمارس اعمالاً منتجة.
5. دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية او اجتماعية او اقتصادية بغرض ايقاع الاذي بالسكان المقيمين والعمل على تهديد امن الدولة، وغالباً ما يقترن ذلك بعمليات الارهاب التي تنظمها عصابات خطرة.
6. قد نتعرض الدولة لمشكلات من نوع اخر تتعلق بالهجرة غير المشروعة كان تحدث في الدول المجاورة كوارث طبيعية او اجتماعية او مجاعات او حروب اهلية مما يدفع السكان الى الهجرة الى الدول المجاورة على شكل جماعات كبيرة. وقد تترتب على ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية تحول دون امكانية قبول الدول المستضيفة

لاستضافتهم مع ان دوافع الهجرة في مثل هذه الحالات تختلف كلياً عن الهجرات غير المشروعة (الاصفر: 2010)

المطلب الثاني : حجم ظاهرة الهجرة غيرالشرعية ومصادرها

يؤدي تعدد اشكال الهجرة غير الشرعية الى صعوبة تقدير الحجم الحقيقي لها في أي دولة من دول العالم، ذلك ان المهاجرين غير الشرعيين يتوارون في اغلب الاحيان عن الانظار بصورة عامة، وعن انظار الدولة ومؤسساتها بشكل خاص، فهم معرضون في أي لحظة للترحيل والابعاد فضلاً عن الايقاف والمحاسبة، والمعاملة السيئة في كثير من البلدان، ولهذا فالدول لا تقدم توصيفاً كاملاً لحجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، انما تعمل على بيان ما تمكنت من رصده عبر مؤسساتها المختلفة الداخلية منها والحدودية.

في العادة يكون عدد الافراد الذين تمكنوا من الدخول بطريقة غير مشروعة الى دولة ما، اكبر بكثير من الاحصاءات التي تذكرها الدول. ولهذا فان اغلب الاحصاءات المتداولة في هذا المجال هي احصاءات موضعية مبعثرة، وغير دقيقة، نظراً للطبيعة غير الرسمية التي تكتسبها هذه الظاهرة. وغالباً ما تتفاوت الاحصاءات التي تقدمها الجهات المختلفة لاعداد المهاجرين غير الشرعيين. وتقدر منظمة الهجرة العالمية ان 192 مليون من سكان العالم يعيشون خارج اوطانهم (3% من سكان العالم). ويذكر تقرير الامم المتحدة لعام 2006 ان حجم الهجرة غير الشرعية من

19-28 مليون مهاجر من العدد السابق، اما عدد المهاجرين غير الشرعيين الى الاتحاد الاورني فيقدر بحدود (15) مليون مهاجر(عيد، 2010 وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة 2006).

ان الارقام السابقة للهجرة غير الشرعية تبدو قليلة امام الحقائق الواقعية التي لا سبيل الى الوصول اليها، وتبقى احصاءات الهجرة غير الشرعية معتمدة على احصاءات موضعيه تخص دولة محددة في تاريخ محدد، وهذه الاحصاءات الجزئية لا سبيل الى معرفة عنصر الدقة والضبط فيها، غير انها تعطي دليلاً على ان هذه الهجرة متسارعة وتزداد يوماً بعد يوم. فمثلاً تقدر السلطات الاسبانية ان عدد المهاجرين السريين الى اسبانيا وحدها يبلغ اكثر من (12) الف مهاجر سنوياً من دولة المغرب وحدها، وتقدر السلطات الالمانية ان هناك اكثر من اربعة ملايين منزل في المانيا يلجأ اصحابها الى تشغيل عمال غير شرعيين، وان خدمات المنازل تشكل 16% فقط من اجمالي العمل غير المشروع في المانيا، وهذا يعطينا فكرة عن العماله غير الشرعية في دولة المانيا فقط. وتقدر السلطات الايطالية العدد المؤهل للهجرة غير الشرعية من ليبيا وحدها بـــ 1.5 مليون مهاجر معظمهم من دول الشمال الافريقي، فضلاً عن الدول الافريقية الاخرى لا سيما من الصومال وارتيريا وتشاد واثيوبيا [3]

[3] عيد، 2010

وفي هذا السياق ذكر رئيس اتحاد المصريين في اوروبا ان الهجرة غير الشرعية زادت بشكل خطير، وقدر عدد المصريين غير الشرعيين بدول الاتحاد الاورني بنحو 400 الف مصري، دخلوا الى 38 دولة، ويشن عليهم الاتحاد الاورني حرباً ضروساً تمهيداً لابعادهم الى مصر (صحيفة الاهرام الصادرة يوم الاحد 5 ابريل 2009) وقد قدرت وزارة القوى العاملة المصرية في عام 2005 عدد المهاجرين غير الشرعيين في ايطاليا بنحو (460) الف شخص[4].

هذا النوع من الهجرة ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم المتقدمة منها مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي او النامية مثل دول الخليج والمشرق العربي اضافة الى شمال افريقيا وتمتد على مساحة غالبية دول العالم، وهي تزداد بقوة مع انتشار ظاهرة التباين في مستوى الحياة وفي طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول. ويمكن القول ان اهم المناطق التي تجرى فيه هذه الهجرة على مستوى العالم تتمثل في المحاور الامنة.

1. حوض البحر المتوسط: ما بين دول جنوب اوروبا وشمال افريقيا والمشرق العربي.

[4] العرب الاسبوعي الصادر 2009/4/18

2. الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة، وبعض دول امريكا اللاتينية مثل كوبا وجزر البحر الكاريبي وبعض اقطار امريكا اللاتينية مثل الارجنتين والبرازيل.
3. دول جنوب شرق اسيا وخصوصا بين اندونيسيا واستراليا او بين الهند والصين مع ماليزيا.
4. هذا بالاضافة الى دول اسيوية وافريقية مختلفة تتم من خلالها عملية تنظيم هجرات سرية منفردة او جماعية، باتجاه بلدان الجذب الواقعة في الشمال مثل دول اوروبا وامريكا الشمالية او بعض دول الجذب في الجنوب كالبرازيل واستراليا. وفي القارة الافريقية حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل حواجز عائقة وعازله للمتسللين الى ساحل العاج او نيجيريا او جنوب افريقيا[5].

ان الحدود المكانية لهذا البحث لا تشمل جميع المناطق السابقة، وانما تقتصر على المحور الاول وهو حوض البحر المتوسط ما بين دول القارة الاوربية وخاصة دول الاتحاد الاوربي وبين القادمين من اقطار افريقيا والمشرق العربي بدون وثائق رسمية او عقود عمل مزوره او من خلال الزواج الابيض او من خلال الذهاب للسياحة بدون عودة. وهذا النوع من الهجرات يعتمد في الغالب على شبكات تهريب منظمة ومهيكله تغذي اجراماً عابراً للحدود يصعب التحكم به.

---

[5] الاصفر، 2010

المبحث الثاني: أسباب الهجرة

المطلب الأول : أسباب الهجرة:

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد من تقصي الأسباب المؤدية إليها، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل رئيسية هي العوامل الاقتصادية، العوامل المحفزة وعوامل النداء.

1- العوامل الاقتصادية:

أ- التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبله، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد المرسلة، إذ أن هذه البلاد تعتمد أساساً في اقتصادياتها على الزارعة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية، نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى سوق العمل.

ب- سوق العمل: تمتاز دول لاستقبال بضعف النمو الديمغرافي في حين نجد أن الدول الموفدة تعيش مرحلة الانتقال الديمغرافي ولا زال النمو السكاني مرتفعاً وهذا له انعكاس على حجم السكان النشطيين اقتصادياً، وبالتالي زيادة المعروض من القوى العاملة في السوق، ولما كانت فرص العمل محدودة في هذه الدول، لذا نجد تفشي البطالة وخاصة

بين الشباب وتمش البطالة كافة المؤهلات ابتداءً من المؤهلات الجامعية، وانتهاءً بعمال الجهد العضلي. فعلى سبيل المثال يقدر حجم البطالة في البلاد العربية حسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بين 15-24% في معظم البلاد المصدرة للمهاجرين. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوع إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

فإذا ما أضفنا إلى البطالة زيادة حجم الفقر، حيث نجد في البلاد العربية أن أكثر من 14-20% من السكان يعيشون تحت خطر الفقر، وكذلك مستوى الأجور المتدني، وافتقار الدول إلى عمليات التنمية المستدامة أدركنا أن الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة

2-العوامل المحفزة: تتجلى أساساً في العديد من العوامل ومن أهمها:

أ- صورة النجاح الاجتماعي: الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء إجازته، حيث تبدو عليه مظاهر الغني: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ..... وكلها مظاهر تساعد على تشجيع السفر والانتقال بأي طريقه، ولو كانت غير مشروعة.

ب- آثار الآعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي احتاجت العالم، والتي مكنت جميع الناس حتى الفقراء منهم، يرون بأم أعينهم من خلال الفضائيات، صور الحياة الهانئة في العالم الآخر، ومقارنة ذلك مع

أوضاعهم السيئة، مما يجعل الهجرة في أعينهم عصاً سحرية، يرغبون في الوصول إليها وممارستها.

ج- سهولة الوصول: أن وسائل السفر الحديثة كسرت قوانين الهجرة السابقة، التي جعلت البعد الجغرافي عائقاً مانعاً من الهجرة. وفي ضوء الثورة في عالم المواصلات، أصبحت إبعد الأماكن سهلة المنال. فإذا علمنا أن معظم البلاد العربية وخاصة دول المغرب العربي قريبة جداً من الشاطئ الآخر للبحر المتوسط ،فتونس وليبيا والجزائر لابتعد عن الشواطئ الإيطالية، وشواطئ غالبية جزر البحر المتوسط بأكثر من 60 ميلاً بحرياً، لا بل أن شواطئ دولة المغرب لاتبعد سوى 14كم عن الشواطئ الإسبانية، أدركنا أن القرب الجغرافي يساهم في التحفيز على الهجرة(6).

3- **العوامل الاجتماعية:** أن معظم بلاد المنشأ تعاني من تدهور الأوضاع الأمنية، ووجود الأنظمة الدكتانورية، وانتشار النزاعات الإقليمية، وقضايا الأقليات العرقية والدينية، وحدوث الكوارث الطبيعية كالجفاف وغيره. وكلها عوامل تقف وراء تشجيع الهجرة غير الشرعية إلى الجانب الشمالي من البحر المتوسط.

4- **عوامل النداء:** إن وجود الطلب على العمل في دول الاستقبال، ووجود أسواق لهذا العمل بأجور مجزية وفقاً لمعايير المهاجر، بالرغم من

(6) محمد الخشاني (Al-jazera.net).

أنها قد تكون قليلة بمعايير الدولة نفسها، يشجع المهاجر على المغامرة في الوصول، والإقبال على أي عمل مهما كان صعباً ومذلاً إذ غالباً ما يكون الكثير من الأعمال التي يقوم بها المهاجرون مؤقتة ومنبوذة اجتماعياً، غير أن هؤلاء المهاجرين يعمل أغلبهم في قطاع الزراعة والبناء والخدمات. وهذه القطاعات تمثل ما بين 20-25% من الناتج المحلي في دول الاستقبال، ومعظمها يدار من قبل القطاع الخاص، الذي يجد في العمالة المهاجرة وغير الشرعية أداة طيّعه ورخيصة، وترضى بالحد الأدنى من الأجور العادية، خاصة بعد أن حددت الحكومات الأوروبية مصادر الهجرة الشرعية، مما كان له آثار عكسية، أحجت من وتيرة الهجرة السرية وغير الشرعية. وفي هذا فائدة لقطاعات الاقتصاد الأوربي المستفيدة من هؤلاء المهاجرين. هذه القطاعات التي تحصل على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه الأيدي العاملة التي تتميز بكونها طيّعه وغير مكلفة.

إن إشكالية الهجرة وأسبابها ودوافعها يلخصها العالم الديمغرافي الفرنسي الفريد صوفي Alfred Saucy بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" فكان البشر هنا هم الذي يرحلون إلى حيث توجد الثروات، ولكن بطريقة غير مشروعة.

المطلب الثاني : اسباب زيادة الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الأوربي:

مع بداية القرن العشرين وخاصة في النصف الاول منه حيث كانت الحربين العالميتين وجدت الدول الاوربية انها فقدت الكثير من قواها البشرية، ولم تعد تتوفر فيها السواعد اللازمة لبناء الغد، ومن ثم شرعت في جلب اليد العامله من الدول الفقيرة، وخاصة دول المغرب العربي ودول جنوب افريقيا. وقد استفاد المهاجرون الى اوروبا كثيراً من التسهيلات التي كانت تقدم لهم من النواحي القانونية والخدمية فزاد عددهم خلال هجرات نظامية فأخذ الشعور الاوربي ينمو بأنهم يزاحمون عمال الدولة ذاتها، وفي هذه الاثناء كانت مظاهر البطاله والفقر تزداد انتشاراً في دول الجنوب، وتزداد معها رغبة الشباب في الهجرة والانضمام الى زملائهم الذين يتمتعون بمزايا لا يحصلون عليها في بلدانهم، فزادت القيود على الهجرة النظامية، وانتهجت الدول الاوربية سياسة امنية صارمه تجاه الهجرة، الامر الذي زاد من انتشار الهجرة غير الشرعية. وبدأت شركات التهريب والسماسرة ورجال العصابات يقومون بكافة الوسائل اللازمة لأدخال المهاجرين الى دول شمال المتوسط. واستفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأمر الذي دعى الدول الاوربية الى وضع قوانين وابرام اتفاقيات وزيادة الرقابة على منافذ الحدود لمنع وتقليل هذا النوع من الهجرة.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين برزت اربع محطات ساهمت في زيادة محاولات الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد والاوربي من دول اسيا وافريقيا، بالرغم من كل الاحتياطات المبذولة التي تقوم بها دول الاتحاد للقضاء عى هذه الظاهرة.

المحطة الاولى التي ساهمت في زيادة الهجرة غير الشرعية كانت إثر تفكك الاتحاد السوفياتي بعد عام 1990 فاصبحت الدول الاوربية تفضل الاشخاص القادمين من اوروبا الشرقية يحكم الجنس والعرق والدين واللغة على المهاجرين الافريقين والاسيوين فقلص الكثير من الدول الاوروبية التأشيرات الشرعية لهؤلاء، الامر الذي ساعد على زيادة الهجرة غير الشرعية.

اما المحطة الثانية كانت مع نهاية القرن العشرين عام 1995م حيث عقدت اتفاقية (شنغن) بين كل من فرنسا والمانيا ولكسمبورج وهولندا، والتي تم السماح بموجبها بحرية تنقل الاشخاص المنتمين الى دول الاتحاد الاوربي، وحينما توسع الاتحاد بقبول اعضاء جدد استغل المهاجرون غير الشرعيين هذه التسهيلات للنفاذ الى الاقطار التي يرغبونها من خلال الدخول الشرعي، الى أي قطر اوربي ثم الاتجاه منه الى دول المقصد.

اما المحطة الثالثة فكانت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي ربطت الهجرة من دول العالم الاسلامي بالارهاب، ودفعت الدول الى تشديد وتعقيد الاجراءات اليها، وابعاد المهاجرين الشرعيين من الدول الاوربية

والولايات المتحدة واستراليا لدواعي امنية، الأمر الذي دفع راغبي الهجرة الى سلوك الطريق الصعب المكلف والمميت وهو طريق الهجرة غير الشرعية.

اما المحطة الاخيرة في تاريخ الهجرة غير الشرعية فهي الازمة المالية العالمية التي تسببت في انهاء عقود كثير من المهاجرين الشرعيين، وتقليل فرص الحصول على عمل، الأمر الذي زاد من احتمالات اللجوء الى الطريقة غير الشرعية.

شبكات التهريب: تعمل على تنظيم الهجرات غير الشرعية جماعات تهريب مختلفة الاشكال، بهدف الحصول على ثروات مالية كبيرة. وتنظم لهذا الشأن عقود شفوية مع الراغبين في الهجرة يتعهد من خلالها المهاجر بدفع قيمة مالية يختلف مقدارها بين الدول المختلفة وطبيعة الحدود المقطوعة وطول المسافة مع غياب شروط الأمان خلال عملية التنقل.

تنطلق الهجرة في العادة من بلد معين هو (بلد المصدر)او بلد المنشأ وتتجه الى (بلد المقصد) او البلد المستهدف للهجرة. مروراً ببلد اخر في طريقه للوصول الى بلد المقصد هو (بلد العبور). وتقوم العصابات التي تشرف على عمليات التهريب بالتنسيق بين بلد المصدر وبلد العبور ثم بلد المقصد من خلال تنظيم هرمي محدد تشرف عليه شخصيات لها قوة مالية ونفوذ تقوم من خلال عملائها في المناطق الثلاث بعمليات التجنيد والنقل واستقبال الاشخاص وتجميعهم في مراكز معينه بانتظار ترحيلهم، ومن ثم

توصيلهم الى بلد المقصد النهائي، عبر اختراق حدود دولية عديدة وقد أظهرت دراسة اجريت في نيجيريا عن جرائم تهريب البشر والاتجار بهم ان رأس النظام هو شخصية كبيرة تحمل اسم (Madam) (Macibi, 2007) وفي لبنان يعرف هذا الشخص باسم رأس الثعبان (Snake Head) وفي مصر يعرف باسم (الرأس الكبيرة) ورأس الثعبان الكبير يعرف بانه شخص قدير ذو سلطة وثروة وشهره وصلات مهيبه. اما رأس الثعبان الصغير فهو الذي يقوم بجمع الاشخاص الراغبين في الهجرة او نقلهم او تحصيل الديون منهم، وغالباً ما يكون هو الواسطة بين راس الثعبان الكبير والمهاجرين غير الشرعيين.

يشارك في انشطة التهريب أناس من مختلف النوعيات بما في ذلك موظفون حكوميون وضباط شرطه وأصحاب أعمال تجارية صغيرة وربات بيوت وسائقوا سيارات الاجرة واصحاب اكشاك لبيع الفاكهة. وترتبط جميع هذه الجماعات بالفساد والرشوة والتزوير وغيره من الامور التي تحقق اهدافهم وتوصل الى غاياتهم.

لقد اصبحت المقاهي المنتشرة في معظم مدن المغرب العربي ولبنان وتركيا مقرات لسماسرة الهجرة الذين باتوا يجيدون عملية الترويج لها ويتفنون في نقل الاخبار بالطرق والوسائل والادوات الواجب توفرها في كل عملية. فهذا النوع من الهجرات له فنون وطقوس خاصة يسهر على تنفيذها اناس متخصصون يعملون في اطار مافيات كبيرة متعددة الجنسيات.

وتمارس جماعات التهريب نشاطاتها في جميع دول العبور حيث ينظم المهربون اجراءات السفر بوسائط نقل غالباً ما تكون قديمة، وغير مجهزة بوسائل الامن، علاوة على تحميلها اوزاناً تزيد كثيراً عن طاقتها الفعلية مما يجعلها مهددة بالغرق مع ظهور اقل عوارض ممكنه.

وتنظم رحلات لمجموعات يتراوح عددها بين (20–30) شخصاً بالباصات والشاحنات والقوارب الصغيرة والسفن الكبيرة المتهالكه في رحلات محفوفة بالاخطار. لذلك غالباً ما تتحول الى مصائد للموت والهلاك المحقق لمسافرين دفع الواحد منهم الاف الدولارات ليحصل على موطئ قدم في هذه السفن التي لا تحوي على اية مرافق صحية او قوارب للنجاه.

لا تقتصر اعمال جماعات التهريب المنظمة على هجرة القوارب، وانما ينخرط افرادها في بدائل اخرى من قبيل عقود العمل المزورة والزيجات البيضاء والاختباء بالسيارات وحافلات الركاب وشاحنات البضائع، فضلاً عن السفر القانوني الذي يكون من اجل السياحة او العمل او المشاركة الرياضية فيستحيل الى هجرة سرية في النهاية (الاصفر،2010).

المبحث الثالث : خصائص المهاجرين ومسالكم

المطلب الأول : خصائص المهاجرين

1–الجنس:

غالبية المهاجرين من الذكور، إلا أننا نجد أن النساء قد دخلن في لعبة الهجرة غير الشرعية، حيث تغامر النساء الآن بحياتهن في نفس الظروف

الصعبة التي يقدم فيها الرجال على الهجرة. وقد ذكرت صحيفة ABC الإسبانية في عددها الصادر في 23 يونيو 1999 أن الحرس المدني الإسباني اعترض قارباً على متنه 15 امرأة، وقد بدأت الهجرة النسوية خارج التجمع العائلي منذ منتصف الثمانينات، وذلك من أجل تحسين معيشة النساء المهاجرات اللواتي هن في الغالب غير متزوجات أو مطلقات وأرامل.

وقد بينت دراسة قام بها المعهد الفرنسي للدراسات الديمغرافية بباريس أن 71% من عينة مكونة من 150 فتاة تونسية من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس يرغبن في الهجرة إلى بلد أجنبي مهما كانت لغته، وبينت الدراسة أنه لم يعد هناك اهتمام كبير بالثقافة المحافظة التي تحرم زواج البنت من أجنبي، حيث الشباب التونسي في رأي هؤلاء الفتيات لم يعد قادراً على الأيفاء بتعهداته في موضوع الزواج والعيش برفاهية.

2-السن:

معظم المهاجرين غير الشرعيين من الشباب، وتتراوح أعمارهم بين 18-35 عاماً. غير أن فئة العمر 18-25 عاماً هي أكثر حضوراً من غيرها في الهجرة غير الشرعية، وعلى العموم أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في دولة المغرب أن 19% من السكان النشيطين اقتصادياً لديهم الرغبة في الهجرة عموماً، في حين ترتفع هذه النسبة لدى الطلبة حيث تبلغ 54%. لقد أظهرت القوائم التي سلمت إلى الصليب الأحمر الدولي للبحث عن المفقودين.

وهل هم في مراكز الاعتقال أو هل ابتلعهم البحر، تبين أن أعمار خمسة عشر شخصاً منهم من أصل قائمة عدد أفرادها 22 شخصاً، أعمارهم تتراوح بين 20–23 عاماً، وهذا يعطينا فكرة عن العمر عند هؤلاء المهاجرين. (7) وقد بينت دراسة اجريت في منطقة (بني ميلال) وسط المغرب أن حوالي (96%) من الشباب سيلجؤن الى الهجرة السرية وبأي ثمن .

وقد برزت خلال الفترة الاخيرة هجرة الاطفال حيث يرى الدكتور احمد الاصفر ان التساهل مع النساء والاطفال المهاجرات لأعتبارات انسانية واخلاقيه دفع الكثير منهم الى استغلال هذه التسهيلات في عمليات التنقل والهجرة. فقد زادت هجرة النساء وزاد معها ايضاً هجرة الاطفال القصّر. وهؤلاء الاطفال يتسللون داخل الشاحنات المتوجهة من المغرب الى اسبانيا، والحاويات المحملة على البواخر و الموانئ، واصبح حضور هؤلاء ملحوظ ببعض المدن الاسبانية. وقد اعلنت اسبانيا ان لديها ما يزيد عن (6000) طفل عبروا حدود المغرب الى الضفة الاخرى من مضيق جبل طارق(1).

وتشير احصائيات بعض المجتمعات العاملة في ميدان الطفولة بمدينة طنجة المغربية الى ان اكثر من (4000) طفل مشرد يجوبون شوارع المدينة املاً في الانتقال عبر المضيق الى اسبانيا، وقد يتوفق القليل منهم في

---

(7) مركز الجنوب لحقوق الإنسان موقع www.aouthonline.org

(1) في برنامج لمحطة الجزيرة الفضائية اجريت مقابلة مع طفل اسمه اسامة لم يتجاوز عمره (12) عاماً تحدث عن تجربته في الهجرة منذ سنتين، وكيف اعادته الشرطة الاسبانية الى المغرب ليكرر المحاولة مرة اخرى. وهو مصمم عى تكرار المحاولات ليفوز بالهجرة الى اسبانيا (الاثنين، 1425/11/30)

الوصول الى الضفة الاخرى، في حين يلتهم الموت او الاعتقال الكثير منهم، ومن يصل الى بر الامان تكون مافيات الدعارة او المخدرات او التنصير لهم بالمرصاد (الاصفر، مرجع سابق).

3-الجنسية:

الهجرة غير الشرعية هي هجرة أممية تشمل الكثير من الجنسيات الأفريقية والآسيوية التي تسافر إلى البلاد العربية المطلة على البحر المتوسط كنقطة عبور ينفذون منها إلى "أرض الأحلام" في أوروبا،وعلى الرغم من ان الافريقين يشكلون نسبة عالية من المهاجرين , الا ان اقطار المغرب العربي تشكل (50%) من الهجرة العابرة للمتوسط أما النسبة المتبقية فهم من شتى دول العالم . وفي الغالب من دول افريقية مختلفة اضافة الى مهاجرين من جنسيات اخرى مثل الصين والهند وباكستان وفلسطين ولبنان .

ولعل المعلومات التي أدلى بها رئيس لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية محمد بن حمو في ندوة عقدت بالجزائر تعطينا فكرة عن تعدد الجنسيات التي تمارس الهجرة غير الشرعية، حيث يذكر أن الجزائر أوقفت بين عامي 2002-2007 ما يزيد عن عشرين ألف مهاجر غير شرعي، قدموا من (19) بلداً، ومن هذه البلدان مالي والنيجر ونيجيريا وتشاد وموريتانيا والكونغو وساحل العاج وبوركينا فاسو وبورندي والسودان والمغرب وتونس وليبيا والسنغال وغيرها من البلدان المتاخمة، وغير المتاخمة للجزائر،وقد احصت المديرية العامة للامن الوطني

الجزائري عدد المهاجرين غير الشرعيين في ما بين عامي 2006-2009 قرابة (35 الفاً) قدموا من (34 دولة) اسيويه وافريقية . ويقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في فرنسا وحدها بأكثر من (17 ألف) مهاجر لا يحملون وثائق رسمية (الاخضر الدهيمي , 2010) .

تذكر صحيفة الأحداث المغربية في عددها ليوم 23 ديسمبر (كانون أول) 2004 أن فرق الهجرة غير الشرعية التابعة لمصلحة الاستعلامات العامة بمدينة وجده أوقفت 664 شخصاً من بينهم 600 شخص من أفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى 55 جزائرياً و 4 بنغاليين و 4 هنود وسوري.

ما سبق يعطينا فكرة واضحة عن أن التعاطي مع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يشمل معظم العالم، وأن أقطار المغرب العربي وبعض أقطار المشرق إن هي إلا محطات عبور بانتظار الفرصة الملائمة لاجتياز مياه المتوسط إلى القارة الأوروبية.

4-المهنة:

تتنوع المهن التي يعمل بها هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين، غير أن القسم الأعظم منهم عاطل عن العمل، أو يعمل بشكل مؤقت.

لقد أجرى مركز الجنوب لحقوق الإنسان في مصر دراسة حول الهجرة والجاليات المهاجرة، وقام فريق العمل باستقصاء حالات المفقودين من عدد كبير من القرى المصرية، وأجرى مقابلات مع بعض العائدين ممن لم يوفقوا في الوصول إلى الأقطار الأوروبية. وقد تبين من الدراسة أن عدداً

كبيراً من المهاجرين من القرى المصرية هم شباب من سن 20-25 عاماً، وبعضهم متزوج وله أولاد، وهم مزارعون يعملون في الأرض، ونتيجة لإقرار قانون المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية ثم تشريد مئات الآف من العمال. وفقد 904 الآف متسأجر مصدر رزقهم الوحيد، بعد أن استرد الملاك أرضهم، وكان من الطبيعي أن يصبح الشاب بلا عمل وبلا مستقبل، الأمر الذي كان يدفع هؤلاء إلى الهروب إلى أوروبا، وخاصة إيطاليا عبر ليبيا(8).

ومن جانب آخر يرى رجالات الأمن الذين يتولون مكافحة الهجرة السرية، وعمل التحقيقات مع المهاجرين، أن الكثير من هؤلاء من حملة الشهادات المهنية، وفي بعض الأحيان جامعيون، ويؤكد ذلك أحد العائدين من المهاجرين وهو من أصل سوري سافر من خلال لبنان واحتجز في جزيرة ساموس اليونانية، حيث قضى عامين في المعتقل، ثم صدر أمر تسفيره إلى بلده، لقد تحدث عن زملائه أثناء السفر من لبنان فقال كنا سبعة عشر رجلاً منهم النجار والحداد وعامل البناء وفني الكهرباء والسباك وثلاثة من الجامعيين حديثي التخرج. وقد انطلقت بصحبتهم في رحلة العذاب عبر لبنان وسوريا وتركيا ثم القوارب المطاطية من الساحل التركي إلى الساحل اليوناني، حيث تم إلقاء القبض علينا بعد دخولنا المياه اليونانية الإقليمية حيث أودعنا السجن، وقد لبثت فيه أكثر من سنتين، تعرفت فيها على العديد من

(8) مركز الجنوب لحقوق الإنسان، الحوار التمدن، العدد 1165 تاريخ 2005/4/12.

زملائي المهاجرين، ووجدت أن القسم الأكبر منهم مهني ومزارع وبعضهم جامعيون من مختلف التخصصات(9)

المطلب الثاني: .مسالك الهجرة غير الشرعية ودروبها:

هناك مجموعة من المسالك التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى الشواطئ الأوروبية، ويمكن التمييز بين مسالك شرق المتوسط من آسيا العربية، ومسالك جنوب البحر المتوسط من الأقطار الأفريقية.

مسالك شرق المتوسط:

أن نقطة التجمع للمهاجرين غير الشرعيين في المشرق العربي تكون في لبنان، حيث يتجمع هؤلاء من الأردن وسوريا ولبنان والعراق وأحياناً ينضم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان،وأقطار وسط اسيا وجنوبها كالهند وباكستان وبنجلادش وسيريلانكا واحياناً من الصين . ويصل هؤلاء إلى لبنان من خلال وسطاء يرتبون لهم أمر السفر، ومركز التجمع غالباً ما يكون في منطقة البقاع اللبنانية. وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع الشخص الواحد مبلغ ألفي دولار، على شكل جماعات صغيرة يتراوح أفراد كل جماعة من 10-12 شخصاً، تعبر الحدود السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة، حيث يتلقاهم أحد السماسرة الذي يجري ترتيبات نقلهم عبر الأراضي السورية إلى منطقة باب الهوى على الحدود السورية التركية، وعليهم بعد ذلك الانتقال على الأقدام لمدة يومين للوصول إلى داخل الأراضي التركية،

(9) انظر: southcenter@yahoo.com

حيث يتسلمهم مهرب تركي يوصلهم إلى انطاكيا بحافلات صغيرة، وعبر طرق بعيدة على رقابة السلطات الحكومية، دون أوراق ثبوتية ثم ينقلون بعدها إلى أزمير التركية على بحر إيجة، قبالة الشوطئ اليونانية ثم يركبون في قوارب مطاطية على شكل جماعات يتراوح عدد كل منها 25–40 شخصاً، حيث يتسللون إلى جزيرة يونانية قريبة من الشواطي التركية تعرف باسم ساموس، فإذا قدر لهم النجاه فقد وصلوا بر الأمان، وإذا كان الحظ تعيساً، عثرت عليهم السلطات الأمنية التي ربما تعيد القارب إلى تركيا ليتولى الأتراك احتجازهم، أو يمنع القارب من الرسو على الساحل فيعلق هؤلاء في البحر، وأحياناً يلجأ هؤلاء إلى خرق القارب بالسكاكين ليغرق، مما يجبر السلطات على إسعافهم، ونقل من يبقى حياً منهم إلى الأراضي اليونانية لينظر في أمره، وكثيراً ما يدّعي هؤلاء أنهم عراقيون أو فلسطينيون، وعندها يسلمون إلى القوات الدولية على اعتبار أنهم لاجئون سياسيون.

في بعض الأحيان لا تكون وجهة المهاجرين هي اليونان، فقد تكون إلى رومانيا أو بلغاريا، فيتم نقل المهاجرين إلى تركيا الأوروبية، ثم يجري نقلهم إلى مناطق حدود الدول المجاورة في بلغاريا ورومانيا، وقطعها خلسة بعيدة عن رقابة الدولة، أو ينقلون من موانئ تركيا على البحر الأسود إلى موانئ بلغاريا واليونان. تشير الاحصاأت الى ان اعداد المهجرين غير النظامين الذين قدموا الى تركيا خلال الفترة من 1997– 2001 قد ازداد من

28 الفاً الى 29 الف مهجر . وقد مارست دول الاتحاد الاوروبي ضغوطاً على تركيا للسيطرة على الهجرة الغير شرعية مما ساهم في الانخفاض التدريجي لاعداد المهاجرين عما كانت علية في السابق (الشيشيني , 2010).

هنا تتعد الطرق فقد تكون عبر ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو موريتانيا بانجاه شمال المتوسط، إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموماً، وتتصف مسالك جنوب البحر المتوسط بأنها تضم مهاجرين من مصر والسودان وكافة أقطار المغرب العربي ومعظم أقطار القارة الأفريقية جنوب الصحراء.

مسالك ودروب جنوب المتوسط:

هنا تتعد الطرق فقد تكون عبر ليبيا او تونس او الجزائر او المغرب او موريتانيا باتجاه شمال المتوسط، الى المناطق الاوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموماً، وتتصف مسالك جنوب البحر المتوسط بأنها تضم مهاجرين من مصر والسودان وكافة اقطار المغرب العربي ومعظم اقطار القارة الافريقية جنوب الصحراء.

ينتقل المهاجرون من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب للسفريات غير القانونية منتشرون في كل ارجاء القارة الافريقية.

لعل دولة المغرب اكثر الاقطار المغاربية التي ينتقل عبرها المهاجرون الى الضفة الاخرى من المتوسط، فقد يعبر المهاجرون الى سبته ومليلة على

الشاطئ المغربي او عبر مضيق جبل طارق الى الشواطئ الاسبانية او الى جزر الكناري، وكذلك الحال في المهاجرين من دولة موريتانيا الذين يتوجهون في الغالب الى هذه الجزر.

حدود المغرب القريبة من اوروبا عبر مضيق جبل طارق، وكذلك الجبهة البحرية الواسعة على المحيط الاطلسى، اضافة الى الحدود الجنوبية عبر الصحراء تجعل من دولة المغرب الدوله الاولى في عبور المهاجرين غير الشرعيين.

يصف الدكتور احمد الاصفر القرى الصغيرة على اطراف الحدود المغربية الجنوبية فيقول ان هذه القرى لم تعد مرتبطة بالمغرب بقدر ما باتت مرتبطة بالقارة الافريقية باكملها، حيث نرى العشرات من الافارقة القادمين من اعماق القارة الافريقية، التي مزقتها الحروب والصراعات الاثنية والمجاعات لعقود طويلة، يقطعون الاف الكيلومترات متنقلين عبر شاحنات وسيارات او سيراً على الاقدام من اجل الوصول الى العيون او الرباط او طنجه تلك المدن المغربية التي اصبحت تعنى شيئاً واحداً بالنسبة للمهاجر الافريقي: إنها المحطة الاخيرة التي يمكن ان يستريح فيها بعد شهور طويلة قطع خلالها الاف الكيلومترات وسط صحراء شمال افريقيا الجرداء وشمسها الملتهبة حيث فقد العديد من اصدقائه في الطريق وصافح الموت اكثر من مرة مسترشداً ببوصلة الطبيعة وحاملاً معه ذكريات مؤلمه عن قارة تدعي افريقيا.

وحين يطول البقاء والمكوث المرحلي يعيش هؤلاء في الاحراش المغربية حيث ينظمون امور حياتهم ويحلون مشاكلهم الداخلية وصراعاتهم الاثنية التي رافقتهم وسط الغابة انتظاراً للعبور الى الجانب الاخر من البحر المتوسط. (الاصفر،2010)

وفي الجزائر هناك عصابات تعمل على جلب المهاجرين الافارقه والاسيوين الى الجزائر بالاضافة الى اغراء الشباب الجزائري على التسلل الى اوروبا. واستناداً الى الاحصاءات الجزائرية رسم الدكتور الاخضر الدهيمي المسالك والطرق البرية والبحرية والجوية التي يسلكها هؤلاء للوصول الى الجزائر التي يتخذونها نقطة عبور الى شمال المتوسط، حيث تنطلق معظم رحلات الجزائر من وهران لمدة (12) ساعة الى (مالاقا). ولا شك ان الحدود الطويلة للجزائر والبالغة (7000) كم من الحدود البرية و(1200) كم من الحدود البحرية وتحيط بها (7) دول من دول الجوار، وهذا عامل بارز يصعب مراقبته ويشجع المهاجرين غير الشرعيين على العبور، وما قيل عن الجزائر يمكن ان يقال عن ليبيا التي تقارب في حدودها البرية حدود الجزائر أما حدودها البحرية فتزيد عن (1900) كم مما يجعل من الصعوبة مراقبة جميع هذه المساقات الشاسعة ويجعل الفرصة سانحة وميسرة لدخول هؤلاء المهاجرين وانتظارهم الفرصة المناسبة لعبور المتوسط من خلال عصابات التهريب المتخصصة بهذا المجال.

وتشكل ليبيا معبراً مهماً لهجرات الاشقاء المصريين غير الشرعية اضافة الى مهاجري الدول الافريقية.

فالمهاجرون من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية الى ليبيا، عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر، في ظروف صعبة وقاسية، في انتظار لحظة العبور حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الايطالية، وكثيراً ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب. وهناك مسالك في ليبيا في غرب البلاد تمتد من الخمس الى منطقة زواره. وهنا ينقل المهاجرون الى سواحل صقلية او الى مالطا او الى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين القادمين من تونس ايضاً، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلاً بحرياً يستغرق قطعاً يوماً او بعض يوم، وهي اقرب منطقة ساحلية اوربية الى تونس، وتنطلق القوارب اليها من ميناء، المهدية التونسي او من ميناء حلق الوادي.

وفي حال فشل المحاولة ينتهي الامر اما بالغرق في مياه البحر المتوسط او بالسجن والاحتجاز لبضع سنين ثم العودة خالي الوفاض، في حين يرزح اهله وذووه تحت وطأة سداد الدين المتبقي من تكاليف رحلة السفر.

ومن كتب له النجاه ووصل الى اوروبا بعد رحلة العذاب هذه لابد له من ان يعمل في اعمال كان يأنف العمل بها في بلده. وقد يعمل في بيع

المجلات الجنسية او يقوم بالزواج من نساء بلغن سن اليأس، ويتعرض المهاجر غير الشرعي طوال الوقت لمطاردة الشرطة وابتزاز اصحاب الاعمال وكثيراً ما يكون مآل هؤلاء السجن او الترحيل.

الفصل الثاني

أثار الهجرة على دول الشمال الشرعية وكيفية التعامل معها.

المبحث الأول : البعد المأساوي (التراجيدي) في الهجرة غير الشرعية:

المبحث الثاني: سياسات الدول حول الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث : الحلول العملية لتفادي ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول : البعد المأساوي (التراجيدي) في الهجرة غير الشرعية:

المطلب الأول : بداية التفكير في الهجرة

يبدأ التفكير في الرحلة من خلال مظاهر الحياة الرغيدة التي يشاهدها المهاجر من خلال شاشات الفضائيات المختلفة لمختلف الأقطار الأوروبية، فالإعلام الحديث يبرز مقومات الإثارة في بلد المهجر، عبر مئات القنوات في مشهد سحري، يزرع الرغبة في الهجرة. وتترآى له صورة أقرانه من المهاجرين العائدين لقضاء بعض الوقت في بلد المنشأ، وهم يمتلكون السيارات الفاخرة ويحضرون الهدايا الثمينة ويبتاعون الأراضي والدور، فتبدأ الأحلام الوردية، ويتصور الإنسان أن أوربا هي جنة الله في أرضه، وأنه سيعيش في النعيم المقيم، في أرض الأحلام، فإذا ما فكر في واقعه الحالي، وفي الصورة القاتمة التي يحياها قويت عنده نوازع الهجرة، فيبدأ بالاستعداد للرحيل.

وأول ما يصطدم به هو تأمين المبلغ المطلوب للسماسرة وشبكات التهريب التي توصله إلى غايته، فيبدأ الفصل الأول من المأساة، فعلية أن يدفع ألفي دولار إذا كانت رحلته من لبنان، ورحلة المصريين عبر ليبيا تكلف بين 16-25 ألف جنية مصري، وإذا كانت الرحلة من الجزائر فالمبلغ يتراوح بين 10-15 ألف دينار جزائري، أما في المغرب فعليه دفع مبلغ

وقدره (5500) دولار، لينتقل من طنجة إلى الشاطئ الآخر من مضيق جبل طارق.

هذه الأرقام العالية تدفع العديد من الأسر لبيع ما تملك من مواشي أو قطع أراضي أو المنازل لتمويل عملية السفر، ومن لا يتمكن من دفع المبلغ المطلوب كاملاً، يضطر للاستدانة والتوقيع على شيكات بإضعاف المبلغ المطلوب، ليتمكنوا من تحقيق حلم السفر.

أما الفصل الثاني من البعد التراجيدي: فيتمثل بالرحلة للوصول إلى مراكز الانطلاق، فإذا اختار المهاجر السفر إلى قبرص أو اليونان أو رومانيا، فعليه أن يعبر دول لبنان إلى سوريا فتركيا، قبل أن يستغل الزوارق البحرية في مياه البحر المتوسط، وعليه أن يتخطى الحدود من مناطق عبور بعيدة عن رقابة السلطات، وإذا أراد السفر عن طريق ليبيا غليه أن يقطع المسافات الشاسعة مع المهربين وعبر دروب صحراوية وعرة وخطرة، وكذلك الحال في جميع دول العبور في تونس أو الجزائر أو المغرب أو موريتانيا، فإذا نجح في تخطي العقبات ورزق السلامة في الوصول، بدأ الفصل الثالث وهو عبور البحر إلى الشاطئ الآخر.

عملية عبور البحر المتوسط تحتاج إلى انتظار قد يكون طويلاً في المدن الساحلية المغربية أو المدن التركية أو اللبنانية، حتى تأتي الفرصة المواتية، في غفلة من حرس الشواطئ أو ترتيبات خاصة مقابل المال، يبحر بعدها المهاجرون في قوارب مطاطية صغيرة حمولتها العادية 8–10

أشخاص، حيث يستقلها 20–30 شخصاً، وأحياناً يكون العبور عبر قوارب خشبية تتسع 20–30 شخصاً، فيصعد إليها أكثر من 100 شخص، ويبحر هؤلاء دون مراعاة لأحوال الطقس وتتقاذفهم الأمواج العالية، في رحلة يبلغ مداها ستين ميلاً في بعض الأحيان، دون أدنى شروط للسلامة، يتعرض خلالها المسافرون إلى مخاطر جمة، منها انقلاب القوارب ومنها الضياع وعدم الوصول إلى المدن المنشودة، ومنها مداهمة رجال الأمن وحرس الحدود لهم سواء في بلد العبور أو بلد الاستقبال.

المطلب الثاني : اثار الهجرة غير الشرعية

لقد تعددت حوادث غرق هذه القوارب، ووصفت تارة بأنها قوارب الموت، وقوارب الانتحار الجماعي، وقوارب الفرار إلى المجهول. وقد كثر الحديث عن القوارب الغارقة ففي الجزائر على سبيل المثال لا الحصر ذكرت إحصاءات البحرية الجزائرية الإحصائية التالية للجثث التي عثر عليها، ولعدد المعتقلين للأعوام 2018، 2019، 2020 على النحو التالي:

السنة	عدد الجثث	عدد المعتقلين
2018	29	335
2019	73	1016
2020	83	1485

وكشفت حوادث غرق السفن امام السواحل الليبية عن تعاضم استخدام ليبيا كمحطة عبور الى اوروبا تنافس المحطة الاولى في المغرب وكانت اخطر هذة الحوادث غرق ثلاثة قوارب من بين اربعة غادرت ليبيا يومي السبت 29والاحد 29 مارس (اذار) 2020 بيمنا تعطل القارب الرابع وقدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد المفقودين بأكثر من 300 شخص وانتشلت القوات اللبيبة 23 جثة , وانقذت 23 شخصاُ باضافة الى 350 شخصاُ كان يحملهم القارب الرابع وتشير التقارير اللبيبة أن من المفقودين اشخاصاً ينتمون الى الصومال ونيجيريا واريتيريا والمناطق الكردية في العراق وسوريا والجزائر والمغرب والاراضي الفلسطينية .

وبلع عدد الموقوفين في الجزائر من سنة 2002 ما يزيد على عشرين ألفا، قدموا من (19) دولة من مختلف دول العالم، وحسب البحث الذي قامت به الجمعية العربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة أن 36% من العينة المسحوبة عاينت وفاة أحد المرافقين للمهاجر و36.5% رأوا أثناء رحلتهم هياكل عظيمة إنسانية أو جثثاً طافية على سطح البحر.

وبحسب إحصاءات وزارة الداخلية الإيطالية فإن قرابى 121 ألفاً وصلوا إلى السواحل الإيطالية عام 2006 وانخفض العدد إلى 16.5 ألفا عام 2018.

في إيطاليا بلغ إجمالي عدد المهاجرين الذين اعتقلوا عام 2018م، 1419 مهاجراً ولقي 500 مهاجر مصرعهم في البحر. وقد وصف تقرير إيطالي حادثة تهريب عام 2003 قبالة جزيرة لامبيدوزا، حيث عثرت البحرية الإيطالية على قارب خشبي تتلقفه الأمواج على بعد 53 ميلاً من الجزيرة، وقد وجد على ظهر القارب مجموعة من الجثث، ومن كان حياً كان يرفع يديه طالباً الاستغاثة، وقد تم إنقاذ (15) شخصاً، وكان في بطن القارب 13 جثة، وكشفت أقوال الناجين أن السفينة كانت تقل 70 شخصاً، وبعد يومين تعطل المحرك ونفذ الغذاء والوقود، وكانت الحصيلة غرق 55 شخصاً، ابتلعتهم أسمال البحر. وحوادث الغرق والموت تذاع يومياً في نشرات الاخبار العالمية فقد لقي مجموعة من المصريين اللذين غررت بهم عصابات التهريب حتفم في جو قارص البرودة أثناء عبورهم المجر الى النمسا . زهنك مواطنون مغاربة لقوا حتفهم اختناقاً في برادات كانت تحملم خفية الى اسبانيا , وهنل مهاجرون شرق اوسطيون غرقت بهم السفينة التي تحملهم وهم في طريقهم الى استراليا وانقذتهم سفينة نرويجية ولكن استراليا رفضت ادخالهم اراضيها وانهى الامر بتوطينهم في جزيرة مجاورة لاستراليا.

وبلغ عدد الذين وصلوا إلى إسبانيا بطريقة غير شرعية عام 2019م قرابة 7300 شخصاً، والذين وصلوا إلى جزر الكناري وحدها أكثر من 500 مهاجر، وتقدر أسبانيا عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية بين 800-

10.000 صحية ما بين عامي 1990-2007. وقد أحصى مركز مساعدة عائلات مفقودي البحر التابع للهلال الأحمر الجزائري 50 طلب بحث شهرياً تخص أشخاصاً فقد أهاليهم أي اتصال بهم، بعد أقدامهم على الهجرة السرية. إن كثيراً من هذه المآسي تحدث ولا يدري بها أحد فقد أعلنت السلطات التونسية بأن هناك 300 شخص قد لقوا مصرعهم غرقاً ولم يعلم بهم أحد.

لقد طردت أسبانيا عام 2007 قرابة 56 ألف مهاجر غير شرعي من بلادها، وأقل من هذا العدد بـــ 6% عام 2006، وتذهب تقديرات المفوضية الإدارية إلى أنه يوجد نحو ثمانية ملايين مهاجر بصورة غير شرعية في دول الاتحاد الأوروبي، واعتقلت سلطات هذه الدول أكثر من 200 ألف عام 2018، وطردت ما يقرب من 90 ألفاً.

يأتي الفصل الأخير من البعد التراجيدي فيمن تحظى جميع هذه العقبات ودخل إلى إحدى الدول الأوروبية، حيث يجد نفسه مطارداً تترصده الأعين أينما ذهب، لذا يلجأ إلى العمل ليلاً بعيداً عن رقابة الدولة، وفي أدنى الأعمال بأقل أجر، ويقبل على الأعمال الشاقة والأعمال التي يرفضها السكان المحليون، لوفاء الديون التي تتربت عليه في بلد المنشأ، ويبني نفسه من أجل حياة كريمة، غير أنه يعيش مهدداً خائفاً، مما يضطره إلى الزواج الأبيض أو الإقامة لفترة طويلة ليدبر أمره، أو يهاجر إلى بلد أوروبي آخر بحثاً عن الفرص المناسبة للعيش الكريم، وقد يحتاج إلى فترة بين 10-15

سنة ليتسنى له المطالبة بحقوقه كمواطن كريم في بلد المهجر.وفي بعض الاحيان تتلقفهم عصابات الاجرام والمخدرات .

المبحث الثاني: سياسات الدول حول الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول : أسياسة الاتحاد الأوربي حيال الهجرة غير الشرعية.

زاد تيار الهجرة غير المشروعة القادمة من دول جنوب المتوسط وشرقه إلى أقطار الاتحاد الأوربي زيادة كبيرة في آخر القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وزادت مطالبات الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الأوروبية من ضغطها على حكومات الدول، لإخراج هؤلاء المهاجرين، والحد من تدفقهم، واتهمتهم تارة بالإرهاب، حيث قرن في عدد من الدول الأوروبية بين الهجرة غير الشرعية وبين الإرهاب، وتارة أخرى تأثيرهم السلبي على القوى العاملة المحلية.

إزاء ذلك قامت حكومات الاتحاد الأوربي بعدد من الإجراءات منها:

1-تعديل قوانين الهجرة بحيث يتم تضييق الخناق على المهاجرين، وتقليل أعداد الوافدين إلى الحدود الدنيا، وفرض الغرامات الكبيرة على المخالفين. وقد بلورت دول الاتحاد الأوربي ما عرف باسم "الورقة الخضراء" التي تتضمن الإطار العام للسياسة الأوروبية في مجال الهجرة، وأهم بنود هذه الورقة أن متطلبات وأولويات سوق العمل الأوربي هي العامل الرئيسي الذي يجب الاعتماد عليه لتحديد نوعية العمالة المهاجرة وهنا يجب تشجيع الهجرة الشرعية فقط، بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الأوربي.

2-زيادة حرس الحدود وتزويدهم بالمعدات والآلات والأجهزة التي تساعد على تعقب هؤلاء المهاجرين.

3-إنشاء المعازل أو معسكرات الاحتجاز في بعض الجزر التابعة لدول الاتحاد الأوروبي، لاعتقال الوافدين بطريق غير شرعي، انتظاراً للتحقيق معهم، وتكون النتيجة في العادة إبعادهم بعد انقضاء فترة السجن المقررة نظراً لمخالفتهم لقوانين الهجرة.

4-حاولت حكومات الاتحاد الأوروبي إقناع دول المغرب العربي الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) بإنشاء معسكرات احتجاز، ومراكز إيواء لهؤلاء المهاجرين في المغرب العربي، بدلاً دول الاتحاد الأوربي حيث يتم التحفظ على المهاجرين غير الشرعيين، حتى يبت في أمرهم، إما بالعودة إلى بلدانهم أو بالسماح لهم بالعبور وهذا الاقتراح عرف باسم "الحل الأمني" والذي استعدت فيه دول الاتحاد الأوروبي بذل الأموال لدول الممر. والدول المصدرة للمهاجرين، للوقوف في وجه الهجرة غير المشروعة، غير أن دول المغرب رفضت هذا الاقتراح ما عدا دولة موريتانيا التي أنشأت معسكر احتجاز على شواطئها في مدينة نواذيبوا عام 2006م، بالاتفاق مع اسبانيا التي دعمتها بالمال والأجهزة والمعدات الخاصة بالمراقبة الحثيثة للشواطئ الموريتانية.

المطلب الثاني : سياسات دول الجنوب حيال الهجرة غير المشروعة:

في ضوء ارتفاع أعداد المهاجرين بطرق غير مشروعة، والنتائج المترتبة على ذلك من حيث الخسائر المعنوية والمادية، المتمثلة في خسارة الأموال والتعرض للاعتقال والترحيل، وربما الموت غرقاً، جرت محاولات جادة في دول المغرب العربي للحد من هذه الهجرة .

غير أن هذه الدول لم تعمل شيئاً سوى تشديد الإجراءات الأمنية على المعابر الحدودية، وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة الحديثة والزوارق السريعة، وعقد الندوات التدريبية لأفراد الشرطة المتخصصين في مجال الهجرة، ووضع أنظمة متطورة لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة.

يضاف إلى ذلك أن دول الشمال الأفريقي سنت عدداً من القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية، وتشدد العقوبات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى عصابات التهريب التي تنشط في هذا المجال، وجرمت القوانين كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية كالأشخاص المهاجرين أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم وفرضت عقوبات سجن تتراوح بين ثلاثة أشهر وعشرين عاماً، وبغرامات مالية تتراوح بين 80-100 ألف دولار، ووضع المتهمين قيد المراقبة أو منعهم من الإقامة في أماكن محدده، إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية.

يضاف إلى ذلك أن دول جنوب المتوسط كثفت البرامج الإعلامية والتوعوية التي تبين مخاطر الهجرة، والنتائج الكارثية التي تنجم عنها، فحلم العيش في الضفة الشمالية للبحر المتوسط قد تكون نهايته الموت أو السجن أو الترحيل.

المبحث الثالث : الحلول العملية لتفادي ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن الحلول الأمنية هي التي حكمت سياسات دول الاتحاد الأوربي المستقبل للمهاجرين وكذلك سياسات دول جنوب المتوسط، فقد كانت الإجراءات الأمنية المرتبطة بتشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية، وتعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين، وإنشاء المعازل ومعسكرات الاحتجاز هي البارزة في معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية لدى دول العبور ودول الاستقبال. وهذه بطبيعة الحال تقلل من فرص الهجرة غير الشرعية، لكنها لا تقدم حلاً جذرياً للمشكلة، ويمكن طرح بعض الآليات الأخرى بجانب الإجراءات الأمنية السابق ذكرها، والنظر في إمكانية تطبيقها كسياسات طويلة الأجل للحيلولة دون استفحال سيل الهجرة غير الشرعية ومن هذه الإجراءات ما يلي:

1- **التعاون الدولي :**

نظراً لمعانات دول جنوب وشمال المتوسط كدول عبور ودول إقامة، فمن الضروري تعاون الطرفين كشركاء متكاملين، للتعاطي المجدي مع الهجرة غير الشرعية، عبر تعزيز آليات الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط،أو في اطار استارتيجية اقليمية شاملة بحيث تتولى إدارات القوى العاملة بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة بإعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوربي من

خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة، لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها، وبذلك تزداد الطلبات على هذه العمالة، مما يقلل فرص العمالة غير الشرعية، ويزيد من وتيرة الهجرة الشرعية المنظمة. ومن الجير بالذكر أن تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها دول الاتحاد الأوربي سنوياً ورغم محدودية هذه الحصص فإنها تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة، والحيلولة دون تنامي الهجرة السرية.

لقد جرت بعض المحاولات من هذا القبيل بين فرنسا وتونس، وبين اسبانيا والمغرب وموريتانيا لكن هذه المحاولات لم تؤت ثماراً ناجحة لأن هناك جهات ضاغطة في دول الاتحاد الأوربي لا تحبذ الهجرة إجمالاً إلى دول أوروبا، وخاصة من دول المشرق، نظراً للنظرة السلبية لموضوع الهجرة، وكذلك للأشكالات الدينية والعرقية لهؤلاء المهاجرين، وتأثيرهم المستقبلي على سوق العمل الخاص بالمواطنين

2- محور التنمية المستدامة :

هناك قناعة عامة مضمونها أن محاربة الهجرة السرية أو غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق الاجتماعية، وانسداد أفق العيش، بسبب تنامي البطالة ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية، تمكن

من خلق فرص العمل، واحترام الكرامة الإنسانية، وهذا الهدف يجب أن لا يكون مؤقتاً وظرفياً، بل يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المستقبلة لليد العاملة، وبعبارة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

إن تأمين احتياجات الشباب من فرص العمل، التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم إلى الخارج، باتت ضرورة ملحة، وواجب قومي، على حكومات دول المنطقة وهذا هو أبسط حقوق الإنسان في الحياة، ألا وهو حق العمل الذي كفلته له كافة المواثيق الإنسانية، ولا يعفى ذلك القطاع الخاص في هذه الدول، الذي عليه دور رئيسي بتوسيع قاعدة الاستثمار لتأمين سبل الحياة الكريمة لشركائهم في الوطن والأرض.

3- محور الوقاية:

الوقاية في العادة هي تدبير (قبلي) وهو بذلك يختلف عن المكافحة الميدانية الذي هو تدبير (بعدي) أي بعد أن حدثت الممارسة وحصول الفعل. والوقاية موجهة لعامة الناس لكي لا ينخرطوا مع الهجرة غير الشرعية، ولكي لا يصحبوا ضحايا العصابات التي تجعل من التهريب مجالاً لنشاطاتها.

الوقاية تكون من خلال التدابير التي تتخذها الدولة والمجتمع، تلك التدابير التي ترمي الى تصعيب الهدف Target – Hardening وهو ما يعنى جعل استهداف الافراد محل التهريب صعب المنال، وبمعنى اخر التصعيب على عصابات التهريب من اجل عدم تحقيق اهدافها. وكذلك رفع درجة المخاطرة Risk Factor وهو ما يعنى جعل المخاطرة في التهريب تفوق القدرات الافتراضية لعصابات التهريب ذاتها. وكذلك تقليل المردود والعائد على هذه العصابات مما يحملهم على عدم ممارسة هذه الاعمال.

اما الاشخاص الراغبون في الهجرة غير المشروعة فمجال الوقاية يكون باحباط وتثبيط الرغبة بالهجرة واضعافها، تمهيدا لنزعها والغائها من ذهن الراغب في الهجرة، من خلال توفير الفرص المناسبة لهؤلاء الراغبين في الهجرة.

وكذلك استخدام وسائل الاعلام السمعية والمرئية والمقروءة في التوعية بأخطار الهجرات غير المشروعة، اضافة الى اقامة الندوات في المدارس والجامعات واماكن التجمعات البشرية، لبيان مضار الهجرة غير الشرعية، واساءتها لسمعة البلاد، وتكبيدها خسائر مادية للمهاجر وذويه، كونها اندفاع وراء الاحلام الكاذبة في معظم الاحوال التي سرعان ما ينتهى الى كابوس مميت.

اضافة الى اعادة النظر في سياسة التعليم بحيث يربط التعليم بسوق العمل في الداخل والخارج، والاهتمام بالمهارات الفنية والهندسية والاعمال التجارية من خلال تغيير اتجاهات المجتمع ازاء العمل الحكومي، ونشر ثقافة العمل الحر والعمل الحرفي.

4- اعادة الاعتبار للهوية الثقافية :

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الكثافة العالية تعبر عن ظاهرة التمرد على الواقع الوطني، كما تظهر كره الوطن والاستهتار بالوطنية والقومية، التي لم تقدم حلا عميلاً لمشكلات الشباب الذين يعيشون أزمة الهوية الوطنية، أمام ظواهر العولمة التي تقوى ظاهرة الانجذاب نحو ثقافة الغرب المتفوق، والذي يمجد قيم الحرية والديمقراطية والحداثة، حيث يرى هؤلاء الشباب أمام ناظريهم من خلال الفضائيات الفردوس الأوربي مقارناً بواقعهم السيء ويرى الإنجازات الغربية مقابل سماع نغمات تحسن وازدهار الأوضاع الاقتصادية في بلادهم، دون أن يكون هناك واقع ملموس أو ظل من الحقيقة وإنما هي صرخات إعلامية، لا وجود لها على أراض الواقع.

نحن بحاجة إلى تأمين الحياة الكريمة للشباب عن طريق إيجاد العمل كي يتمكن من إعادة الاعتبار للكرامة، ومكونات الهوية الثقافية العربية الإسلامية لشبابنا الذي تتفاذمة تداعيات العولمة وافتقد أي إحساس

بالمواطنة والانتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالأمان والاستقرار.

الخاتمة

الخاتمة

اذ العرض التحليلي السابق يمكن ايجازه في النقاط التالية:

1. موضوع الدراسة هو الهجرة غير الشرعية عبر الحدود السياسية والسيادية لدول اخرى غير دولة المنشأ. وتكون هذه الهجرات نتيجة ظروف قاسية وصعبة وغير ملائمة، يتعرض لها الافراد فتدفعهم الى الهجرة. وإطار هذه الدراسة سينحصر في الهجرات غير الشرعية التي تتم عبر المتوسط الى دول اوروبا.
2. الاطار المكاني سينحصر بصورة خاصة في الهجرة غير الشرعية من البلاد العربية في المشرق والمغرب العربي، باعتبارها بلدان (مصدر) يقوم اهلها بالهجرة منها، وبلدان (عبور) ينفذ من خلالها الكثير من الجنسيات الاخرى غير العربية الى الجانب الشمالي من البحر المتوسط.
3. اما حجم هذه الهجرة فلا يمكن الوصول اليه بدقة نظراً لتفاوت الاحصاءات في تقدير اعدادهم، نظراً لصعوبة تقدير الحجم الحقيقي، لأن هؤلاء يتوارون عن انظار الدول التي يعيشون فيها، لانهم معرضون للمساء له والترحيل. وعلى العموم نقدر المنظمة الدولية للهجرة اعداد هؤلاء في دول الاتحاد الاوربي الذي هو المحطة الاخيرة للمهاجرين الذين تشملهم هذه الدراسة بحدود (15) مليون شخص.

ولئن كان هناك اتفاق على الرقم الاجمالي للمهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الاوربي الا ان البيانات على مستوى الدول غير متاحة ويشوبها الاضطراب وعدم الدقة.

4. اما مصادر هذه الهجرة فتشمل جميع الاقطار العربية في المشرق العربي ومغربه، غير ان المغرب العربي يحظى بنصيب الاسد، اضافة الى جنسيات اخرى من معظم دول افريقيا جنوب الصحراء، ودول القارة الاسيوية.

5. تعزى زيادة الهجرة غير الشرعية في اواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين الى اربعة اسباب، هي التي زادت من حدتها. هذه الاسباب هي تفكك الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية، تم توقيع معاهدة شنجن بين دول الاتحاد الاوربي إضافة الى احداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، واخيراً الازمة المالية العالمية. وقد اثرت هذه الاسباب جميعها بصورة مباشرة او غير مباشرة في ازدياد تيارات الهجرة غير الشرعية على النحو الذي بسطناه في ثنايا البحث.

6. اسباب الهجرة غير الشرعية تتمثل في:

أ. العوامل الاقتصادية المرتبطة بالتباين في المستوى الاقتصادي بين دول المصدر ودول المقصد، اضافة الى تباين سوق العمل في كلا

الاقليمين، فأسواق العمل في دول الاستقبال اجورها مجزية مقارنة بما يراه المهاجر في بلده.

ب. العوامل المحفزه على الهجرة المرتبطة بصور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلدة، حيث تبدو عليه مظاهر الغنى والثروة والانتعاش الاقتصادي، وكلها مظاهر تحفز الآخرين على الهجرة.

ج. يلعب الاعلام المرئي والمسموع دوراً هاماً في نقل صورة الحياة الرغيدة في بلد المهجر مقارنة بالاوضاع السيئة في بلد المنشأ.

د. سهولة الوصول الى أي مكان في العالم سهلت امر الهجرة، كما ان القرب الجغرافي النسبي ساهم في التحفيز على هذه الهجرة وزيادتها.

7. لعبت شبكات التهريب التي تمارس نشاطاتها في جميع بلدان العبور، حيث ينظم المهربون اجراءات السفر، بوسائط نقل مختلفة حسب الحاجة، لقاء اجور مجزية، دوراً هاماً في تسهيل عمليات العبور غير المشروع، الامر الذي سهل الطريق على المهاجرين البدء في مغامراتهم التي ينتهى الكثير منها اما بالغرق او الفشل او السجن.
8. يلجأ المهربون الى نقل المهاجرين عبر مسالك وطرق واقطار مختلفة للوصول الى الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط.

أ. في المشرق العربي تكون محطة التجمع الاولى في لبنان، ثم نقطة التجمع الثانية على شواطئ تركيا، لتدبير امر السفر اما الى الجزر المقابلة للشاطئ اليوناني او النقاذ الى رومانيا وبلغاريا ومنها الى دول اوربا الغربية.

ب. في المغرب العربي ينتقل المهاجرون من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا عبر البحر المتوسط الى الجزر المقابلة للشواطئ الايطالية او النقاد الى اسبانيا عبر مضيق جبل طارق او الوصول الى جزر الكناري في غرب افريقيا.

9. اظهرت الدراسة ان معظم المهاجرين هم من الذكور الذين يتراوح اعمارهم بين 18 – 35 عاماً وفئة العمر 18 – 25 هي الاكثر حضوراً. والقسم الاكبر منهم ريفيون او عاطلون عن العمل، وبعض الحرفيين، وبعضهم يحمل الشهادات الجامعية. وفي الاونة الاخيرة برزت هجرة النساء ومعظمهن من المطلقات والارامل، كما برزت هجرة الاحداث وصغار السن.

10. برز البعد المأساوي في هذا النوع من الهجرة من خلال عدة جوانب:

أ. الجانب الاول هو تامين المبلغ الكبير الذي يتقاضاه المهربون والسماسرة الأمر الذي يلجأ معه المهاجر الى الاستدانه.

ب. الامر الثاني المخاطر الكبيرة التي تعترض المهاجر اثناء سفره الى بلد العبور، وما قد يتعرض له من المخاطر نتيجة العبور غير الشرعي لدول مختلفة، وصولاً الى دولة المقصد.

ج.مخاطر قطع البحر المتوسط وصولاً الى الجزر القربية من اوربا، وما يحيط بهذه الرحلة من مشكلات نتيجة سوء المراكب والرقابة الشديدة وعدم وجود وسائل الامان الذي ينتهي بهم في معظم الاحيان الى الغرق، وقد دعى ذلك الى تسمية هذه الرحلات بـــ "قوارب الموت".

د. مخاطر القاء القبض على المهاجرين من قبل السلطات الأمنية، مما يعقبه سجن ومعاقبة هؤلاء، وترحيلهم الى بلادهم.

11. اتخذت دول الاتحاد الاوربي بعض الاجراءات التي تهدف الى محاربة الهجرة غير الشرعية منها

أ. تضيق الخناق على المهاجرين، وتقليل اعداد الوافدين الى الحدود الدنيا، وفرض الغرامات الكبيرة على المخالفين.

ب. زيادة حرس الحدود، وتزويدهم بالمعدات التي تساعد على تعقب هؤلاء.

ج.انشاء المعازل ومعسكرات الاحتجاز في بعض الجزر لاعتقال الوافدين وابعادهم.

12. اما دول المنشأ والعبور فقد شددت هي الاخرى اجراءات الامن على المعابر الحدودية، وسنت القوانين والتشريعات التي تجرّم الهجرة، وتشدد العقوبات على المهاجرين وعصابات التهريب، وكثفت البرامج الاعلامية والتوعوية لتبيان مخاطر الهجرة، والنتائج السيئة التي تنجم عنها.

13. الحلول والتوصيات التي تقدمها هذه الورقة تتلخص بما يلي:

أ. ضرورة التعاون الدولي بين دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد في اطار استراتيجية اقليمية شاملة لتنظيم الهجرة الشرعية والحيلوله دون تنامي الهجرة السرية او غير الشرعية.

ب. قيام دول المنشأ بمواجهة الاسباب التي تدفع المهاجر الى الهجرة غير الشرعية، ولما كان الفقر والبطاله، وازدياد الفوارق الاجتماعية، وانسداد أفق العيش، هي الاسباب الدافعه لذلك وجب على هذه الدول تأمين التنمية المستدامة التي تلبي حاجات الشباب المهاجر بتوفير فرص العيش الكريم، الذي هو الهدف الاساسي وراء الهجرة غير الشرعية.

ج. اعادة الاعتبار للهوية الثقافة امام ظواهر العولمة التي تقوى ظاهرة الانجذاب نحو ثقافة الشعوب المتفوقة والتي تمجد قيم الحرية والديمقراطيه والحداثة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الاصفر، احمد عبد العزيز: ظاهرة الهجرة غير المشروعة: الانماط والممارسات، بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية بالرياض خلال الفترة من 8-2010/2/10.

الامم المتحدة، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ 2000/11/15.

الامم المتحدة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص وبخاصة النساء والاطفال، قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ 2000/11/15.

الامم المتحدة، الهجرة غير الشرعية، منظمة الهجرة الدولية، نيويورك، 2009.

جامعة الدول العربية، الامانة العامة: الاعلان العربي حول الهجرة الدولية، 2006.

دريز، محمد الاسعد، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب بعنوان "تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية، تونس، 2003.

الرفاعي، الطاهر فلوس: "التصدي لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين: الخطط المقارنة والتعاون العربي" ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الحلقة العلمية: اثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2004.

رمضان، محمد: الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، ابعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية، مجلة علوم انسانية، السنة (7) العدد (43)، 2009.

السراني، عبد الله بن سعود العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم. بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية بالرياض خلال الفترة 8-2010/2/10.

سلاَّم، احمد رشاد: المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية، خلال الفترة من 8-2010/2/10.

سيف، محمد منصور: الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير كلية الاداب، جامعة عين شمس، 1986.

الشيخ، وليد: اوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الامن والاندماج، مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو 2006، ص(69).

الشيشيني، عزت حمد، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف للعلوم الامنية بالرياض خلال الفترة 8-2010/2/10.

صحيفة البلد: الازمة العالمية تحفز الهجرة غير المشروعة العدد 1729 في 2008/12/3.

طالب، حسن مبارك: التدابير الوقائية المحلية والدولية في مجال الهجرة غير المشروعة، بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية بالرياض من 8-2010/2/10.

الطيره، صالح ورضوان، محمد وفرج، حاتم: مخاطر الهجرة غير المشروعة على أمن وسلامة المجتمع، ورقة عمل مقدمة بمناسبة يوم الصحة العالمية في بني غازي بالجماهرية الليبية، شبكة الانترنت www.libia.org

العايدي: ابراهيم محمد علي: اثر التنسيق بين الاجهزة الامنية في المنافذ البرية في الحد من عمليات التهريب والتسلل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1995م.

عمر، معن خليل: الاثار الاجتماعية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الحلقة العلمية: اثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2004م.

عيد، محمد فتحي: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية بالرياض، خلال الفترة 8-2010/2/10.

نور، عثمان الحسن اخرون: الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2008م.

المراجع الانجليزية

Bravo, Karen E.(2007) "Exploring the Analogy Between Modern Trafficking in Human and the Trans – Atlantic Slave Trade. Boston University, International Law Journal, 2007 (Fall, 2007).

Kateryna Nalyvayko, (2006) Social Assistance for Victims of Human Trafficking, A Comparative Study. University of Maastritct, The Netherlands.

MAICIBI N. ALHAS, BABANDEDE, M., J.E. GYONG. (2007) A Study on Causes and Patterns of Trafficking in Human Commodities in NIGERIA. (UNAFRI). Kampala-Uganda.

Us Department of Health and Human Services, (2005) "Human Trafficking Fact Sheet, Rescue and Restore Association, Washington DC.

Us Department of State (2005), Human Trafficking Center, "Human Trafficking and Human Smuggling," Report. Washington DC.

Us Department of State (2005), Smuggling and Human Trafficking Center, "Fact Sheet – January 2005," Washington, DC.

Us Department of State (2005), Smuggling and Human Trafficking Center, "Distinction Between Human Smuggling and Human Trafficking," Washington, DC.

الملخص

اطار هذه الدراسة هو الهجرة غير الشرعية التي تتم من جنوب المتوسط وشرقه الى اقطار اوربا في شماله، والمهاجرون في معظمهم من الاقطار العربية اضافة الى جنسيات اخرى افريقية واسيويه.

يقطع هؤلاء المهاجرون البحر المتوسط في رحلة محفوفة بالمخاطر من خلال قوارب غير مهيأة، وذلك بواسطة عصابات تهريب متخصصة في هذا المجال، لقاء اجور باهظة. والداوفع لهذا النوع من الهجرة هي الظروف القاسية والصعبة وغير الملائمة التي يعيشها هؤلاء في بلدانهم، وصورة الامل المشرق التي تدفعهم الى ركوب المخاطر، أملاً في حياة كريمة على الجانب الثاني من المتوسط. غير انه مع الاسف تنتهى اغلب هذه الرحلات اما بالغرق او الاحتجاز او الترحيل نتيجة للاجراءت الصارمة في دول المنشأ والمقصد التي تتخذ بحقهم، والحل الامثل لهؤلاء هو التنمية المستدامة في بلدانهم، التي توفر لهم سبل العيش والحياة الحرة الكريمة التي تساعد على بقائهم في بلادهم.

الكلمات المفتاحية :الهجرة غير الشرعية، المهاجرون، شمال اوروبا

Abstract

The subject of this paper is the illegal migration from Southern and Eastern Mediterranean sea to the European countries.

The majority of these migrants are from the Arab countries, some of them are from African and Asian nationalities.

The illegal migrants cross the Mediterranean through un save boats guided by smugglers who get high amount of money.

The inconvenient, difficult and hard circumstances which the illegal migrants face in their places of origin and the hope of a good life in the place of destination are the main causes for this type of migration. Unfortunately most of these trips end up with drowning or imprisonment or going back home.

The ideal solution is permanent development plans in the place of origin, which provide and maintain a good life for those immigrants and prevent them from the illegal migration.

Keywords: illegal immigration, immigrants, northern Europe